وزارة التعليم العالي البحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة اعمال

((دور الوعي الضريبي في دعم الايرادات العامة))

بحث مقدم الى "جامعة بابل" كلية الادارة والاقتصاد _قسم ادارة اعمال

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

الباحثون

١- أنس مالك عباس عبد علي

٢- عذراء عبد علي عطية

الاستاذ المشرف

ا.م. كريم عبيس

١٤٤٢ ه

٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق *اقرا

وربك الأكرم *الذي علم بالقلم *علم الإنسان مالم يعلم*

صدق الله العظيم

من سورة العلق

الآية من (١_٥)

الإهداء

إلى رمز العطاء والتضحية ، مثلي الأعلى...

(أبي الغالي)

إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعين بدعاء...

إلى المنار الذي أضاء ليلي الطويل...

(أمي الغالية)

الى أساتذتي على طول مسيرتي الدراسية بدءاً بمن علمني مسكة القلم

وصولا إلى من تبلور على يده هذا الجهد...

اهدي ثمرة جهدي وتدفق افكاري

أنس مالك

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين(محمد) صلى الله عليه وعلى اهل الطيبين الطاهرين

يطيب لي وآنا انهي دراستي آن أتوجه بخالص شكري و امتناني وعميق اعتزازي الى أستاذي المشرف الدكتور كريم عبيس

الذي كان ملاحظته العلمية الرصينة وتوصياته السديدة بالغ الاثر في الانجار في انجاز هذا البحث بهذا المستوى العلمي فلة مني الشكر والعرفان

كما يشرفني آن أتقدم خالص الشكر لأساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد/ قسم ادارة اعمال

/جامعة بابل ملا قدموه من توجيهات سديدة وتشجيع دائم طيلة السنوات الاربعة .

وفي الختام أتقدم خالص الشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل واللجنة المناقشة المحترمين لمناقشة بحثي وما سوف يبدونه من ملاحظات واراء علمية سديدة تشكل اغناء وترصيناً علمياً لهذا البحث و أسأل الله عز وجل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح ...ومنه التوفيق

الباحث

أنس مالك

المستخلص

اهتم المفكرين بموضوع الوعي الضريبي لدورة المؤثر في المجتمع وتأثيره عليهم في تكوين وعي لتلك القضايا ومن هذا الوعي هو الوعي الضريبي من خلال تعريف الناس بماهية الضريبة واهميتها ودور ايراداتها في رفد الموازنة العامة للدولة عن طريق شتى القوانين الضريبية وبكل ما يتعلق بعملية التحاسب الضريبي ليكون المكلف الضريبي على دراية كافية حول ذلك مما يجنب تعرضه للغش الضريبي لذا فأن الوعي الضريبي له دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية ولكي نحصل على وعي ضريبي جيد للمكلف البد من وجود اعالم جيد بأنواعه المختلفة.

ان وجود مشكلة الوعي الضريبي في العراق يرتبط بمجموعة من الأسباب والدوافع الكامنة وراء ضهور هذه المشكلة والتي ال نستطيع ان نلقي بتباعاتها على تخلف النظام الضريبي بل يجب ابراز عيوب التشريع الضريبي

المقدمة:

لقد شهدت دول العالم الثالث تغيرات عديدة في سياستها الاقتصادية وذلك من اجل تحسين مستوى النمو وتمويل الخزينة العمومية لهذه الدول فال شك انها تتأثر بهذه التغيرات خاصة الحالية منها التي هي الدخول الى اقتصاد السوق الذي يفرض عليها اعادة النظر في مصالحاتها الاقتصادية الاقتصاد الوطني وفق المعايير الدولية ومحاولة الاحتفاظ بمواردها وثرواتها وخلق مصادر مالية جديدة بعيدة عن الموارد ً هاماً البترولية والجمركية لتمويل نفقات الدولة خاصة في

وتعتبر الضريبة موردا

الفترات الأخيرة بعد الاعتماد على الإيرادات البترولية اصبح من الضروري ان يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات السوق الحر والعولمة الاقتصادية. تقوم الدول ً من الموال وتحتاج تلك

بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيرا

الخدمات والمشاريع الى كفاءات بشرية مدربة ومؤهله تقوم بتحفيضها.

وحتى يمكن جذبها وحفزها على العمل وضمان بقاءها البد من توفير موارد مالية كافية ومن المهم معرفة مصادرها. وهنا تبرز اهمية الوعي الضريبي في المجتمع لدى الأفراد كلما شهدت العملية الضريبية أقبال

فكلما كان الوعي الضريبي عالياً

ً والعكس صحيح الآمر الذي يلقي بضلاله على مجمل النشاط

الاقتصادي السائد في البلد.

المبحث الأول

هيكلية البحث:-

من اجل التوصل الى هدف البحث فقد أرتأينا تقسيمه الى مقدمة وثلاث مباحث واستنتاجات وتوصيات وقائمة المصادر اما البحث الاول فتضمن

اولا :- مشكلة البحث

ثانياً :- اهمية البحث

ثالثاً:- أهداف البحث

رابعاً:- فرضية البحث

وتضمن المبحث الثاني

مدخل مفاهيمي

أولا:- الضريبة

ثانياً:- الإيرادات العامة

وتضمن المبحث الثالث الجانب العملي

أولا:- استمارة الاستبيان

ثانياً:- تحليل الاستبيان

منهجية البحث:-

مشكلة البحث-:

يلجأ معظم المكلفين الخاضعين للضريبة الى اتباع وسائل عديدة للتهرب من دفع المبالغ المترتبة عليهم او تجنب دفعها بالكامل مما ينعكس سلبا الحصيلة النهائية ً على للضريبة دورها في تحقيق الإيرادات العامة.

اهمية البحث-:

تمثلت اهمية البحث في دراسة دور الضريبة وكونها اداة لتمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار وبهذا تبرز اهمية الضريبة بما تشكله من اداة مهمة من ادوات تمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار.

فرضية البحث-:

زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلل اقامة دورات وورش عمل في مجال الضريبة تساعد وبشكل كبير في معرفة اهمية الضريبة في دعم الإيرادات العامة للدولة.

اهداف البحث:-

:- يهدف البحث الى-:

١- التعرف على العوامل التي تقلل وتزيد الوعي الضريبي.

٢- التعرف على اهمية الوعي الضريبي في دعم الإيرادات العامة.

٣- التعرف على مفهوم الضريبة والتطورات التي حدثت للضريبة في الدول العربية والعراق خاصة.

٤- التعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.

٥- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.

فرضية البحث:-

يلعب الاعلام بوسائله وقنواته المتعددة دوراً مهماً للتعريف بالضريبة وانواعها واهدافها وكيفية احتسابها والذي سيؤدي الى زيادة وعي المكلف بدفع الضريبة والتزامه بها، مما ينعكس ذلك ايجاباً على الحصيلة الضريبية.

المبحث الثاني:

مدخل مفاهيمي:-

أولاً:- الضريبة

ثانيا :- الايرادات العامة

أولاً:- الضريبة

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية والزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها او عيناً دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق اهداف

كما تعرف الضريبة بأنها ف لقواعد
عريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها الى الدولة وفقاً
تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة بدون مقابل والضريبة هي
استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتياديين وفقاً
ً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبال مقابل والضريبة كذلك الى
فريضة تدفع جبرا
الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام لتحقيق اهداف
اقتصادية واجتماعية مختلفة عن سعي الدولة لجني المال من المكلفين ليس هو الهدف
الوحيد بل ان هناك اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية اخرى)
وكذلك تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية وليس عقابية يلزم الأفراد
على

ً اساسها بتمويل بعض الموارد الخاصة بهم وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى
للدولة جبرا

اهداف الضريبة-:

ان من المعروف ان للضريبة اهداف متنوعة ومتعددة ولكن من المتبع لهذه الأهداف يلاحظ التطور في هذه الأهداف فلقد كان الهدف المالي هو الإساس في البداية وارتبطت بهذا الهدف مجموعة من الأفكار مثل مبدأ (ضريبة الدولة جيوب رعاياها) ومع ظهور مشكلة الكساد العالمية عام ١٩٢٩

انتبهت الحكومات الى ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ظهرت الاهداف المختلفة ومن هذه الأهداف هي:

١- الاهداف المالية:-

ويكون ذلك من خلل توفير حصيلة ضريبة كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مع مراعات ان تكون المصاريف تحصيل الضريبة في ادنى حدودها وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة)

٢- الاهداف الاجتماعية:- يمكن تلخيص ابرزها بما يلي:

أ- اعادة توزيع الثروة بين المواطنين:

فالمبدأ العام في فرض الضرائب هو ان الجزء الأكبر منها يقع على عاتق اصحاب الدخول العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة خدمات التعليم والصحة وغيرها اما اذا ما تم استغلال هذه الهدف بشكل فعال وصحيح فأنه سيعمل على تقليل الفجوة بين اصحاب الدخول العالية واصحاب الدخول المنخفضة ويعمل على الحد من الطبقية في المجتمع وهذا بدوره يؤدي الى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع ويؤدي الى التآلف والمحبة)

ب- الحد من بعض العادات السيئة او الغير مرغوب بيها في المجتمع-:

ومثال ذلك فرض الضرائب العالية على نوع من العادات السيئة مثل التدخين

والمسكرات وبعض السلع الترفيهية وبالتالي محاولة التقليل من اثاراها السيئة قدر الإمكان.

ج- تنظيم النسل في المجتمع-:

في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية تتم فرض ضرائب على كل طفل بعد عدد معين من الأطفال للمكلف الواحد ويتم منح اعفاء ضريبي عن كل طفل في الدولة التي تعمل على تشجيع النسل)

٣- **الاهداف الاقتصادية:-** وتتمثل بما يلي:

أ- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية-:

فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد ال تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة وهذا بدوره يعمل على رفع اسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي الى خلق ظروف منافسة ة محلي):

ب- توجيه الاستثمارات المحلية الى بعض القطاعات المرغوب بها-:

اذ ارتأت الدولة الى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فأنها تلجأ الى اعفاءه بالكامل من الضريبة تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه وهذا بدورة يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع الن الغاء الضريبة او تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليه المستثمر)

الوعي الضريبي-:

يهدف الوعي الضريبي بين افراد المجتمع لتحفيزهم اداء واجباتهم الضريبية وفقاً لأحكام القانون لتالفي عدم الوقوع تحت طائلة العقاب والإجراءات القانونيةBird :

ومن الأهمية بالإمكان نجاح اي برنامج للصالح الضريبي ان يعي الأفراد ان الضرائب التي تجبا منهم ستصرف لمصالحهم بالخدمات العامة ومن الضروري للمصلحة العامة للأفراد ان يلزموا بدفع الضرائب والالتزامات الأخرى للدولة التي يجب يوفيها اتجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكيد ما يطالب بها الفرد من حقوق وخدمات عامة)

ويعتبر الوعي الضريبي بالدرجة الإساس لتحقيق الاهداف الأساسية واكتساب الطموحات المرجوة والصحية ولهذا ال يستطيع المكلفين ان يغيروا في تصرفاتهم بعد المبادرة في رفع مستواهم التفكري، وان الوعي التفكري هو ادراك الخطوات اللازمة لتحقيق اهداف فردية والوعي يرتبط بكل مقومات الحياة ولكل مجال له وعي وضرورته في مجال الوعي الضريبي غير انه يرتبط في فلسفة الوعي العام ويختلف باختلافه واهميته ودوره ، وتقع المسؤولية على عاتق كل الأطراف وتأثيرها على التطور والرقي والتنمية في المجتمع)

وتمثل الدولة تنظيم شؤون المجتمع وهي بحاجة الى التدفقات العامة من الأموال التي تحصل عليها من افراد المجتمع وهي بدورها توفر الخدمات الأساسية للمواطنين الذين يستفيدون من هذه الخدمات، ان دفع الضريبة يعد من ابرز اشكال مساهمة الأفراد بتحمل اعباء المصلحة العامة وان فكرة فرض الضرائب تعد وجود مصلحة عامة على الجميع تحميل اعباءها حسب قدراتهم المالية)

ويمكن تعريف الوعي الضريبي بأنه الإدارات الكاملة من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة)

ثانياً:- الإيرادات العامة

لم تعد وظيفة الإيرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة بل اصبحت اداة هام وفعال وعائد ممكن للمجتمع بأقل التكاليف الى جانب ذلك اصبحت

الإيرادات اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي فقد اصبحت اداة لمنع اوجه النشطة الاقتصادية الغير مرغوبة او الأداة لتوجيه الاستثمار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق واداة لإعادة توزيع الدخول والثروات

والأنفاق الحكومي يعكس دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويوضح مدة فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وتعد السياسة المالية بما فيها ادارة الأنفاق العام من اهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق اهداف مجتمع.

ان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي يصبح ينظر اليه بأنه يحول جزء من هذا الدخل من فئة الى اخرى وتبدأ اهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية فإقامة المباني والحدائق والمدارس الى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة فلأنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي وتسعى الحكومة الى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرنامج الأنفاق والاستثمار العام وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والإنتاج والتوظيف)

لنفقات العامة ثالث اركان رئيسية هى:-

١ـ مبلغ من المال او قابل للتقويم:

اي انها تدفع مقابل حصولها على خدمة معينه فإذا اوكل المقاول بتنفيذ طريق

معين يستوجب عليها صرف المبالغ المرتبة على هذا العقد. اي ان الجزء الأعظم من الأنفاق الحكومي يتم بصوره نقدية واخرى عينيه انه من اليسير تقويمه نقد او التالي فأن النفقة الحكومية يمكن اعتبارها ايضاً اضافة الى مجموع النفقات النقدية وب الكم القابل للتقويم)

٢ـ خروج المال من خزانة الدولة :

اي ان القائمين بالإنفاق هم اشخاص قانونيين من جهات رسمية وبعباره اخرى ان الآمر وبأنفاق اشخاص معينون ويشترط في النفقة كي تكون عامة ان تخرج من الذمة المالية للدولة فاذا قام احد الأشخاص ببناء مدرسة فأن هذه النفقات تعد خالصه حتى لو تبرع بها للدولة فبما بعد اما تشييد المدرسة من قبل وزارة التربية فيعد نفقه عامة الان الجهة التي قامت بالاتفاقات هي جهة حكومية.

٣ـ هدف الأنفاق اشباع حاجة عامة:

اي ان الأنفاق العام يعد انفاق على الرغم من كونه يصدر من شخص معين عام مالك يوجه لإشباع عامه ويهدف الشخص العام من وراء القيام بالإنفاق العام الى تحقيق الصالح العام في بناء مدرسة سوف يستوعب الأطفال الحكومي نتيجة تعدد اوجه فضال عن التقسيمات الإدارية التقليدية فأن دور الدولة المتدني وخضوعه الى اساليب التحليل الاقتصادي قد ادى الى تقسيم الأنفاق الحكومي وفق اسس اقتصادية وعلى هذا الإساس اعتمدت معايير عديدة لتصنيف النفقات العامة ومن اهمها التقسيم التقليدي الذي نادى به الاقتصادي الإنكليزي بيجو وقسمها على نفقات حقيقية وتحويلية

١ـ النفقات الحقيقية او الفعلية:ـ

وهي النفقات التي توقعها الدولة وتحصل بواسطتها على سلع وخدمات مثل شراء المواد الخام اللازمة لبناء المصانع وشراء الآليات وصرف رواتب الموظفين مقابل الخدمات التي يقومون بها وغير ذلك مما يلزم القيام بنشاطها العادي)

وتقسم حسب انواع السلع والخدمات التي تنشر بها الدولة هي على نوعين رئيسين هما-:

أـ الأنفاق الاستهلاكي:

وهي ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لسير الأجهزة والوفود والأثاث والأدوات.

بـ الأنفاق الاستثماري:

وهي النفقات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة بالاستثمار

فهناك انفاق استثماري في مشروعات البنية التحتية الأساسية ويسمى احياناً الاجتماعي ويكون العائد الاجتماعي هو الدافع الرئيسي وراء ذلك الأنفاق واخر يطلق عليه بالمباشرة لكونه استثمار مباشر في الصناعات المختلفة ويقوم على اسس تجارية ويكون الدافع الرئيس فيه المشاركة في دفع عملية التنمية وتوجيه النشاطات المختلفة من اجل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وعلى هذا الإساس فأن الأثر المباشر لا لنفاق الحقيقي يتمثل في استهلاك جزء من السلع والخدمات كاستهلاك نهائي .

٢ـ النفقات التحويلية:

اي نقل القوه الشرائية من طائفة او طبقة اجتماعية الى اخرى سواء في نفس اقليم الدولة او من منطقة الى اخرى من الاقتصاد القومي ودون مقابل وهي تستهدف اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع والمدفوعات التحويلية ال تؤدي الى خفض مباشر في الموارد حسب الهدف المرجح تحقيقه على ثالث انواع رئيسية هي :-)دويدا: ٢٠٠٩ .

أـ النفقات العامة التحويلية الاجتماعية:

وتسمى بالإعانات الاجتماعية بهدف تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع حيث ترمي الإعانات الاجتماعية الى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع عن طريق رفع مستوى دخولهم الحقيقية.

ب- النفقات العامة التحويلية:

والهدف منها تحقيق نمو متوازن للاقتصاد عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية نحو افضل الاستخدامات من وجهة نظر المجتمع عن طريق الإعانات الاقتصادية يتم زيادة الإنتاج من خلال تخفيض تكلفة ورفع معدلات الربح في ذلك النشاط الاقتصادي.

الإيرادات الضريبية-:

هي العنصر الرئيسي من الموارد والذي يرتبط بالنشاط الاقتصادي وتمثل نحو ٤.٦٦% من اجمالي الإيرادات.

تبلغ جملة الإيرادات الضريبية في الموازنة نحو ٣٦٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ٦.١% وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢.٢٣ %في الدول منخفضة الدخل و ٦.٢٧ %في الدول الناشئة بينما يرتفع الى نحو ٢.٣٦ %في الدول المتقدمة.

كما تجدر الإشارة الى ان الإيرادات من جهات سيادية والبترول – قناة السويس، تستحوذ على نسبة ٥.٣٧ %من اجمالي الإيرادات وما يمثل ٦.٥٦ من اجمالي حصيلة الضرائب .

المبحث الثالث

العلاقة بين الوعي الضريبي والايرادات:

يعد الوعي الضريبي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على حجم الإيرادات المحصلة من الضرائب، وبالتالي فإن العلاقة بين الوعي الضريبي والإيرادات مرتبطة بشكل كبير. ومن المعروف أن الوعي الضريبي يشير إلى مدى إدراك المكلفين للضرائب والتزامهم بالاشتراك الفعال في نظام الضرائب الذي يعمل في مجتمعاتهم.

عندما يتحسّن الوعي الضريبي، يستطيع المكلفون تحديد المسؤوليات الضريبية الخاصة بهم ويقومون بتسديد الضرائب بوقتٍ مبكرٍ وذلك يحسِّن من جودة الإيرادات الضريبية. كما يمكن للمكلفين ذوي الوعي الضريبي العالي الحصول على استشارات حول القواعد الضريبية والخصومات والحوافز المتاحة، وبالتالي يكونون أكثر قدرةً على تقليل الاستحقاقات الضريبية غير الضرورية والتي يمكن أن تؤدي إلى التهرب الضريبي.

إذًا، يؤثر الوعي الضريبي بشكلٍ كبير على حجم الإيرادات المحصلة من الضرائب. وهذا يعني أن تحقيق المزيد من الوعي الضريبي سيؤدي إلى تحسين عمليات جمع الضرائب وبالتالي زيادة الإيرادات المحصولة، وتحسين نظام الضرائب في المجتمعات وتعزيز الثقة فيه، وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

يعتبر الوعي الضريبي عامل مهم وأساسي في زيادة الإيرادات المحصلة من الضرائب. فعندما يزداد الوعي الضريبي لدى المكلفين، فإنهم يصبحون أكثر عرضة لدفع الضرائب بشكل أفضل وفي الوقت المحدد. كما يقلل الوعي الضريبي من مخاطر التهرب الضريبي، حيث يدرك المكلفون حاجتهم إلى الدفع الصحيح للضرائب ويتعاملون مع القوانين الضريبية بشكل مسؤول، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية.

علاوة على ذلك، فإن الوعي الضريبي يمكن أن يساعد على تقليل الاستحقاقات الضريبية الغير مبررة والحصول على الخصومات الضريبية التي تستحقها الشركات والأفراد. وبالتالي، يتم تحسين نظام جمع الضرائب وتعزيز الثقة في النظام الضريبي، ويرتفع بذلك معدل التخلص من التهرب الضريبي.

بشكل عام، فإن زيادة الوعي الضريبي لدى المجتمع يمكن أن تساهم بشكل فعال في زيادة الإيرادات المحصلة من الضرائب، وبذلك تعزز الاقتصاد وتحسن الوضع المالي للدولة، كما تعمل على تحسين الثقة في نظام الضرائب وتقليل التهرب الضريبي.

بالتأكيد، يتوجب على الحكومات والجهات المعنية بجمع الضرائب وتطبيق النظم الضريبية تعزيز الوعي الضريبي بين المكلفين من خلال توفير المعلومات والتثقيف حول القواعد الضريبية الجديدة وتوضيح الإجراءات المطلوبة لتقديم الإقرارات الضريبية وتسديد الضرائب. ذلك يمكن أن يساعد على تبسيط الإجراءات وتقليل الإعاقات الممكنة في عملية تطبيق نظام الضرائب.

أيضاً، يمكن للاعتماد على التقنية الحديثة في توفير الخدمات الضريبية والتواصل مع المكلفين بسهولة ويسر أن يساعد في تحسين الوعي الضريبي وتسهيل تطبيق نظام الضرائب.

بالنهاية، يعتبر الوعي الضريبي عاملاً أساسيًا لنظام الضرائب الناجح، ومن خلال تعزيزه وتحسينه، يتم تعزيز جودة الإيرادات الضريبية وجعل نظام الضرائب عادلًا وفعالًا.

اثر الوعي الضريبي في رفع الحصيلة الضريبيه العامه

يعد الوعي الضريبي هو فهم المكلفين لأنظمة الضرائب والتزاماتهم الضريبية. ومن الواضح أن الوعي الضريبي له تأثير إيجابي على رفع الحصيلة الضريبية العامة، حيث يتم من خلاله زيادة الالتزام بالضرائب والتقليل من الهروب الضريبي.

وعندما يعرف المكلفون بضرورة الالتزام بالضرائب وأهمية دورها في توفير الخدمات العامة الضرورية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يشجعهم على دفع الضرائب بانتظام وتجنب التهرب والتخفيضات غير القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوعي الضريبي أيضاً تحفيز المكلفين على البحث عن الاستشارات الضريبية، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من تقليلات الضرائب المسموح بها بموجب القانون، مما يعود بالفائدة على المكلفين والدولة على السواء.

لذلك، يمكن القول إن الوعي الضريبي يساعد في زيادة حصيلة الضرائب العامة وتحسين الأداء الضريبي للمجتمع ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- من اهم مصادر الإيرادات هي الإيرادات الضريبية حيث تعتبر من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم، فضالً عن تحقيق اهداف سياسية – اقتصادية – اجتماعية.

٢- اذا ما استقرأنا واقع الموازنة العامة في العراق ومدى مساهمة الإيرادات الضريبية

من خلال المصادر التي اعتمدنا عليها نرى ان الضرائب في العراق قد تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة بسبب اعتماد الموازنة بشكل اساس على الإيرادات النفطية.

٣- بعد الغاء الحصار ورفع القيود عن الصادرات النفطية في العراق نلاحظ انخفاض كبير في مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة وهي نسبة منخفضة جدا ما قورنت في الدول المتقدمة والنامية.

٤- بعد الاطلاع على الإيرادات العامة نلاحظ بأنها كانت متباينة اي مختلفة من سنة الى اخرى ومن شهر الى اخر خلال السنة من حيث الإيرادات تزداد تدريجياً من سنة الى اخرى.

٥- اهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة لمواجهة النفقات العامة.

التوصيات-:

١- رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخه كون الضريبة اداة مالية- اقتصادية- اجتماعية مهمة في ذهن المواطن.

٢- البد من العمل على تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال القيام بإصلاحات في النظام الضريبي من خلال اعادة النظر في قوانين الضرائب.

٣- ضرورة القيام بإصلاحات مهمة في النظام الضريبي العراقي والنهوض به الى

المستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلي للموازنة.

٤- دعوة البلدان العربية الى ضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالهياكل الضريبية ليتسنى للباحثين في هذا الحقل اجراء دراسات تطبيقية اكثر وصفية، الآمر الذي يحتم اجراء المزيد من الدراسة ذات العمق والأثر الذي يتناسب ودور الضرائب في تمويل الأنفاق.

٥- وجوب رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الإيرادات العامة.

المصادر:

١- عزمي احمد يوسف خطاب – الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ٢٧.

٢- عدي عفانة وعادل العطاونة واحمد الجدع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ ، ٤ .

٣- يونس احمد بطريق، في اقتصاديات المالية العامة ، دار الجامعة، ١٩٨٦ ، ٤٣.

٤- مصطفى خليل الغار ، في الإدارة المالية العامة، دار اسامة للنشر والتويع، ٢٠٠٨، ٢٦.

٥-سامو بلشون واخرون- الاقتصاد ترجمة هشام عبدلا، الطبعة الأولى ،عمان ، الدار الأهلية للنشر، ٢٠٠١ ، ٤٩٥-٤٩٦.

٦- محمد دويدا ، المالية العامة والنظام المالي في السالم ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٠ ، ١٢٩.

٧- اكرم عبد العزيز عبد الوهاب، دور السياسة المالية في معالجة المليونية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، ١٩٩٦ ، ١٦.

٨- جيمس جوار تيني ورتشارد الشروب، الاقتصاد الكلي لاختيار الأمم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض، دار المرخ، ١٩٨٨ ، ١٣٨.

٩- عبدلا الشيخ محمود طاهر، اقتصاديات المالية العامة، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٨ ، ١٢٦ .

١٠- موسوعة الهلال الاشتراكية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الهلال، ١٩٧٠ ، ٢٥٠.

١١- كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر الصالح الضريبي، وزارة المالية، بغداد ، ٢٠٠٦

١٢- فوزي عطوي، المالية العامة ، النظم الضريبية وموازنة الدولة، بدون اسم،

المطبعة، مصر، ٢٠٠٣.

١٣- علاء الحسون، تنمية الوعي ، دار الغدير، ٢٠٠٣ ، ٥٠٤.

١٤. -١٠ , ١٩٩٤Bird,

١٥- باهر محمد علكم، المالية العامة وادارتها الفنية واثارها الاقتصادية ، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٥ ، ٧١.

١٦- رتشارد الشروب، الاقتصاد الكلي الاختيار الأمم والخاص، ترجمة عبد الفتاح